دور الأكاديميين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

د. فتحي ملكاوي*

تمهيد : خطورة سوء استعمال المصطلحات :

لن تتعرض هذه الورقة لمفهوم الإسلامي السياسي، باعتبار أن هذا الموضوع ربما تغطيه أوراق أخرى في هذه الندوة . ويكفي في هذا المجال التأكيد على أن للمصطلح هوية شخصية وسيرة ذاتية، لكنه مع ذلك يمثل طوراً في نمو الأفكار . وبقدر ما يلزم أن يفيد المصطلح في توضيح الرؤية وفهم دلالات الألفاظ المستعملة في الخطاب، فإن سوء استخدام المصطلح يولد نتائج خطيرة.

لقد قدم بعض المتخصصين في الغرب مصطلح الإسلام السياسي ، باعتباره بديلاً أصلح من مصطلح الأصولية الإسلامية ، بسبب الاعتراضات العديدة التي واجهته ، ولكنه مثل غيره من المصطلحات ، ولَّد نتيجة استخدامه في سياقات عدائية ، كثيراً من مشاعر التحسب والقلق والخوف تجاه الإسلام والمسلمين ، وأدخل في القواميس اللغوية الحديثة مصطلح الخوف من الإسلام Islamophopia.

وتمتلئ أجهزة الإعلام بالمصطلحات والأسماء الاختزالية التي تطور مشاعر الخوف والاختلاف والتجزئة، أكثر مما تحقق فهماً مناسباً لحقائق الأمور.

ويفسر الفيلسوف الأمريكي المعاصر وليام كونولّي هذه الظاهرة بملاحظة أن إعطاء اسم معين لشيء ما أو مفهوم ما يجعل فهمنا لذلك الشيء محصوراً في خصائص الفئة التي ينتمي لها ذلك الشيء ؛ وليس الحقيقة التي هي دوماً أكثر تعقيداً مما يتضمنه الاسم، وهو يرى أن وصفنا الموجز للناس باستعمال مثل هذه الفئات يرافقه في كثير من

* المدير التنفيذي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي - الولايات المتحدة الأمريكية

الأحيان امتهان لكرامتهم الإنسانية، فالعرب والمسلمون والنصارى واليهود والغرب والشرق هي مجرد أسماء ربما تطمس الحقائق المعقدة المتعلقة بأي فئة ، وتخفي كثيراً من الفوارق ضمن كل فئة، وتتجاوز العناصر المشتركة بين الفئات ، في الوقت الذي يلزم فيه ملاحظة الارتباط بين المجموعات وليس فقط كيف تختلف عن بعضها بعضاً . فثمة "آخر" مع كل ذات ، ولكل ذات هويات متعددة ، واختزال الذات الإنسانية في فئة محددة دون ملاحظة الآخر والمشترك مع الفئات الأخرى أمر يحط من إنسانية الذات.

وثمة مصدر آخر لسوء الفهم يتعلق بالصورة النمطية التي يكوّنها الفرد عن الآخر أو الآخرين، وأحياناً تهيمن هذه الصورة النمطية على مفاهيم شعب بأكمله أو شعوب متعددة، هذا المصدر يتمثل في الجهل بالحقائق والقصور عن امتلاك الرؤية الشاملة لها، وقد يعود ذلك إلى الكسل العقلي والرفض النفسي . ويعبر جاري جوربان مستشار التحرير في مركز أدبيات وفهارس الدراسات الدينية عن أثر الجهل بالحقائق في تكوين الصورة النمطية الخطأ بالقول : إن هؤلاء الذين يدينون منا بأديان أخرى (غير الإسلام) يميلون إلى عدم رؤية الخصائص الدقيقة والإيجابية في الإسلام ، لأننا مأخوذون كثيراً بالتطرف الذي يمثله آيات الله والجنرال ضياء الحق ، وصدام حسين ، والعقيد القذافي ، وغيرهم من حكام المسلمين ، الذين يؤكدون المبادئ "البغيضة" من الدين، رغم أن الإسلام قد أنجب كثيراً من المصلحين العمليين من أمثال ابن خلدون الذين يقدمون تفسيراً معتدلاً للإسلام يتناغم مع حقائق الزمن.

ويحتل موضوع تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الإسلام السياسي موقعاً رئيسياً في قائمة اهتمامات الجماعة العلمية (الأكاديمية) المتخصصة بصنع السياسة في الولايات المتحدة . ويتم الجدل حول هذا الموضوع على مستويات مختلفة : معيارية وفلسفية وحضارية وسياسية واقتصادية، وجغرافية سياسية، وفي دوائر اهتمام متعددة: الصحافة ومراكز البحث وقاعات التدريس الجامعي والسياسة . ومع ذلك فليس ثمة إجماع حول الموضوع، رغم أن مثل هذا الإجماع يعد ضرورياً لصياغة سياسة ثابتة ومتماسكة، تتجنب الغموض الذي يؤدي إلى سوء الفهم، وأحياناً إلى أزمات غير ضرورية. ويبدو أن

السياسة الأمريكية الخارجية وبخاصة تجاه هذا الموضوع تتميز بالأهمية العملية من حيث أثرها، وبالتعقيد من حيث طبيعتها والعناصر التي تدخل في صياغتها، ووجهات النظر التي تلزم لفهمها.

مثلث السياسة الخارجية الأمريكية

ولا شك أن القوى التي تعمل على تشكيل السياسة الأمريكية متعددة . ويميز أحد الباحثين من بينها ثلاث قوى ذات أهمية كبيرة ، يسميها مثلث السياسة الخارجية هي: المصالح والأفكار والتوجهات الإيديولوجية ، وتقف وراء كل قوة منها جماعة متميزة، فالسياسيون الممارسون يحاولون تشكيل السياسة الخارجية على أساس المصالح، والأكاديميون في الجامعات ومراكز البحث العلمي وإصداراته يحاولون تمثل الأفكار التي تتضمنها المبادئ والقيم الأمريكية ويطالبون بأن تكون السياسة الخارجية استجابة لها ، وأخيراً مقاولو السياسات Policy Entrepreneurs الذين يحاولون تشكيل السياسة الخارجية على أساس التزاماتهم المذهبية والإيديولوجية ، التي قد لا تنسجم بالضرورة مع أي من المصالح الأمريكية أو المبادئ الأمريكية.

ومع أن توافقاً مناسباً بين القوى الثلاثة المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي المذكورة سابقاً يبدو مرغوباً فيه على المستوى المفاهيمي ، من أجل تطوير سياسة خارجية ثابتة ، فإن مثل هذا التوافق يبدو صعب المنال . وفي غيابه يمكن أن يميل ميزان القوى المتعلق بمحتوى تلك السياسة أو عملياتها باتجاه الجماعة الأكاديمية حيناً وباتجاه مقاولي السياسة حيناً آخر . وهناك مؤشرات على أن صانعي السياسة المتعلقة بالإسلام السياسي أخذوا مؤخراً يستأنسون بعمليات التحليل والتوصيات التي يقدمها الأكاديميون لصياغة السياسة اللازمة على المدى البعيد . وبعبارة أخرى فإن الأفكار في هذه الحالة هي التي تصوغ المصالح ، ومع ذلك ففي لحظات الأزمات كما حصل مؤخراً عندما فُجرت سفارتا الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا ، فإن عملية التداول حول الموضوع تحولت لصالح التوجهات الإيديولوجية وهُمّشت آراء الأكاديميين.

وفي دراسة حديثة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام بعنوان : "الحركة الإسلامية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة" أشير إلى وجود رأيين مختلفين حول الكيفية التي على الولايات المتحدة أن تتعامل بها مع الإسلام السياسي ، وهما رأي الاستبعاد والكبت كما يقول به مقاولو السياسة ، أو الاستيعاب والاحتواء كما يقول به الأكاديميون . وتستخلص الدراسة أن سياسة الاستبعاد والكبت تقود إلى نتائج عكسية على المدى البعيد ، وأن سياسة الاستيعاب والاحتواء لم تقنع الإسلاميين بجدوى المشاركة. ولم توص الدراسة باعتماد أي من السياستين ، وفضلت البحث عن خيار ثالث ، واقترحت فيه تشجيع أفكار المجتمع المدني ، على الطريقة الغربية ، وإلى أن تكون مجتمعات الشرق الأوسط مستعدة لهذا المجتمع فإن على الولايات المتحدة كما توصي الدراسة ، تصميم أهداف قصيرة المدى لا مانع فيه من التخلي عن قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان (!) وذلك لأن الإسلاميين في نظر الدراسة عندما يسمح لهم بالمشاركة سيتحولون إلى معارضة خطيرة تهدد الحزب الحاكم.

ويقتصر مجال هذه الورقة على ركن واحد من أركان هذا المثلث ، وهو الركن الذي يمثل الأكاديميين، وستحاول الورقة تحديد مفهوم الأكاديميين الأمريكيون ذوي العلاقة بالإسلام السياسي ، وتصنيفهم تبعاً لمواقعهم وخبراتهم ومواقفهم.

من هم الأكاديميون؟ وما فئاتهم وتوجهاتهم ؟

يقصد بالأكاديميين في حدود هذه الورقة أساتذة الجامعات والباحثين والمتخصصين والمهتمين منهم بقضايا الإسلام السياسي والإسلام بوجه عام. وتشمل قائمة هؤلاء الأكاديميين أساتذة الجامعات الذين بنوا سيرتهم العلمية (الأكاديمية) من خلال البحث والتدريس الجامعي وما تتطلبه مهنتهم في العادة من تأليف للكتب ونشر للمقالات والأبحاث في الدوريات العلمية المتخصصة. لكننا سنجد عدداً ليس قليلاً من أفراد هذه الفئة دخلوا الميدان الأكاديمي بعد أن مارسوا العمل في مواقع سياسية وإدارية ودبلوماسية، سواء في إدارات الحكومة الأمريكية وأجهزتها في داخل أمريكا أو في أقطار العالم الإسلامي، واكتسبوا في أثناء ذلك من الخبرات والتجارب والمعلومات، ثم عرفوا

بقدر من المرجعية في الحديث والكتابة، الأمر الذي أدّى إلى استقطابهم في البحث والتدريس الجامعي الأكاديمي. ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً على هذه الفئة ديفيد نيوصم David Newsom الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة ونائباً لوزير الخارجية، ثم أصبح الآن أستاذاً جامعياً متميزاً في العلاقات الدولية بما يتمتع به من خبرة مباشرة في الثقافتين الأكاديمية والعملية.

ويمكن أن نصّنف الأكاديميين المهتمين بدراسة الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التخصص الأكاديمي إلى أربع فئات :

١. المتخصصون بدراسة الأديان أو تاريخ الأديان أو الأديان المقارنة . وكان من دوافع التطور والنمو في هذا الدراسات فهم الصورة التي شكل فيها الإسلام تحدياً للمسيحية وعائقاً دون انتشارها . ويلاحظ في هذا المجال أن مجلة العالم الإسلامي التي تصدرها جامعة هارتفورد التبشيرية ، قد بدأت بالصدور قبل وقت طويل من اكتشاف البترول في الشرق الأوسط .

٢. المتخصصون في دراسة المناطق والأقاليم في العالم المهتمين بمناطق مثل آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإيران وتركيا وجنوب شرق آسيا و شمال إفريقيا..الخ. حيث يكون الإسلام أحد المكونات التاريخية أو الاجتماعية أو الثقافية . ورغم العمق التاريخي لهذه الدراسات في الدوائر الجامعية الأمريكية ، إلا أن تزايد حاجة أمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، ودخولها في مرحلة الحرب الباردة إلى تعميق فهمها بالمواقع الاستراتيجية في العالم ، وارتباط مصالحها ونفوذها بهذا الفهم كان حافزاً على تحصيل المعرفة الكافية باعتبار أن المعرفة قوة . (Knowledge is power) .

٣. المتخصصون بالدراسات السياسية والاقتصاد السياسي والعلاقات المعاصرة . وتتداخل حوافز الاهتمام في الفئة لتشتمل على قضايا البترول وفلسطين ، وتتضمن هذه الفئة كثيراً من اليهود الأمريكيين المهتمين بدراسة الإسلام من موقع المصالح الإسرائيلية ، ويرى معظمهم الإسلام وإسرائيل من خلال لعبة

الجمع الصفري Zero-Sum Game فأي كسب للإسلام يعني خسارة لإسرائيل . وحتى تكسب إسرائيل يجب أن يخسر الإسلام .

٤. الأكاديميون المسلمون في الجامعات الأمريكية الذين تزايد عددهم من خلال موجات الهجرات السابقة ، وتعزز حضورهم نتيجة استقطاب الجامعات الأمريكية لبعض الطلبة المسلمين الذين جاءوا للدراسة ثم استقروا في الولايات المتحدة ، ونتيجة لاستقطاب هذه الجامعات لعدد من الأساتذة المتخصصين بالإسلاميات من الأقطار الإسلامية لتلبية الحاجات المتزايدة للجامعات في هذا المجال. ولعل من المفيد أن تضاف إلى هذه الفئة مجموعة الأكاديميين الأمريكيين الذين أسلموا. ويلاحظ أن هؤلاء يشاركون في العمل الأكاديمي المتعلق بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام من موقع الاهتمام وليس التخصص ، إذ تتوزع تخصصاتهم الأكاديمية على مجالات واسعة .

وتتوزع اهتمامات الأكاديميين وتوجهاتهم حول موضوعات الإسلام وشعوبه وقضايا المجتمعات والمنظمات والحركات الإسلامية ، ما بين تقديم المعلومات التي يعتبرونها صحيحة عن هذه القضايا للراغبين في الحصول عليها سواء من طلبة العلم في الجامعات أو صانعي القرار في الإدارة السياسية، وتحديد المبادئ التي تصلح أن تعتمد في السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الإسلام السياسي ، وتحليل المواقف التي تتخذها الإدارة من قضايا الإسلام وبيان مدى انسجامها وتلك المبادئ .

ويمكن النظر إلى فئات الأكاديميين من خلال عدد من المعايير ، يمثل كل معيار منها أساساً للتصنيف في عدد من الفئات ، فإذا اعتبرنا معيار الانتماء الديني يمكن تصنيف الأكاديميين الأمريكيين المهتمين بالإسلام السياسي إلى مسلمين وغير مسلمين .

I) أكاديميون مسلمون :

ورغم الانتماء الديني المشترك للإسلام ، فإن هؤلاء المسلمين يتفاوتون إلى حد كبير فيما بينهم من حيث توجهاتهم ومواقفهم من الإسلام السياسي . فمنهم :

١. العلمانيون ، الذين هاجروا إلى الغرب هجرة ليست مادية فقط وإنما ثقافية وفكرية أيضاً. وقد صنف هؤلاء ضمن المسلمين لأنهم ينحدرون من عائلات إسلامية مهاجرة معظمها من العالم العربي وإيران وتركيا ، لكنهم لا يمارسون الإسلام ويحملون عادة مشاعر معادية للتوجهات الإسلامية ، ويدافعون بقوة عن التوجه القومي العلماني ، ولبعضهم خلفيات يسارية .

٢. المنهجيون ، وهؤلاء مثل سابقيهم ينحدرون من عائلات مسلمة أو عربية أو من جنوب شرق آسيا ؛ تشربوا الفلسفة والمنهجية الغربية للعلوم الاجتماعية ، وربما يتصف بعضهم بالتدين في السلوك الفردي أو يجمعون بين المشاعر الدينية القومية. لكنهم لا يعادون التوجه الإسلامي بل ينظرون إليه في ضوء النتائج التي تقودهم إليها بحوثهم ودراساتهم. ويظهر أن هؤلاء قد حسموا في نفوسهم الجدل بين الدين والمعرفة العلمية لصالح المعرفة المتخصصة في العلوم الاجتماعية . ويقع ضمن هذه الفئة عدد من النساء ذوات التوجه الأنثوي .

٣. الإسلاميون ، وينتمي هؤلاء الأكاديميون إلى مؤسسات إسلامية مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، وجمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين ، والاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية ، ويرون أن مهمتهم تتمثل في عرض الصورة الصحيحة عن الإسلام أمام الغرب، ويحاول بعض هؤلاء الجمع بين العمل الأكاديمي المتخصص والعمل التبشيري الإسلامي وخدمة الجاليات الإسلامية . وينتمي معظم هؤلاء في أصولهم إلى العالم العربي والهند وباكستان وبنغلادش وإيران وبعض البلدان الأفريقية. وهناك عدد قليل من الأكاديميين الأمريكيين الذين أسلموا وبدءوا يأخذون مواقف متميزة في فهمهم لظواهر الصحوة الإسلامية، والتأكيد على أهمية الأبعاد التاريخية والثقافية ، وعلى الدور الحضاري للإسلام ليس في مستقبل المسلمين فحسب بل في مستقبل الغرب والعالم .

II) **أكاديميون غير مسلمين :**

ويمكن جمع اليهود والنصارى في فئة واحدة فبعض هؤلاء الأكاديميين الأمريكيين في هذه الفئة لا يبدو للدين أثر ملموس في توجهاتهم نحو الإسلام السياسي . ولكن هذا الأثر يبدو واضحاً في حالات عديدة أخرى .

١. **اليهود :** معظم الأكاديميين اليهود لا يحملون مشاعر إيجابية نحو الإسلام ، ويرون الإسلام من منظور إسرائيلي معاد له . ويحمل الكثير منهم الجنسية الأمريكية والإسرائيلية في آن واحد. ويلاحظ أن الخبراء الأكثر شهرة في دراسات الإسلام السياسي هم من اليهود المعادين للإسلام. وتتعزز الهوية الأكاديمية لهؤلاء بالاحتراف الصحفي والإعلامي وبمواقع النفوذ السياسي لآخرين ليشكل الجميع حلقة فكر ومجموعة ضغط هي الأشد عداوة للإسلام السياسي في الولايات المتحدة .

ورغم الموقع المحترم الذي تعطيه الدوائر الأمريكية لبعض هذه الشخصيات مثل برنارد لويس ومارتين كريمر والتي تؤصل للموقف المعادي تأصيلاً فكرياً نظرياً وبشيء من الذوق الأكاديمي، فإن الدوائر الأكاديمية تغلق أبوابها أحياناً أمام شخصيات أخرى يتجاوز خطابها المحرض والمعادي كل مستويات الأدب والذوق بالشكل الذي يمثله دانيال بابيس وجودي ميلر.

ويشارك هذه الفئة من اليهود الأمريكيين من أصل أوروبي يهود من أصول أخرى ينافسون غيرهم في العداء للإسلام ، على أساس من موثوقية خبرتهم بالمجتمعات الإسلامية التي عاشوا فيها أو عاش فيها آباؤهم .

ومن هؤلاء شاول بخاش اليهودي الأمريكي من أصل إيراني ، وإيلي خضوري اليهودي الأمريكي من أصل عراقي . ويتضمن خطاب هؤلاء الإشارة إلى أولوية الحقوق السياسية للأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي .

وللتمثيل على الصورة التي يرسمها الأكاديميون اليهود عن الإسلاميين ، نعرض فيما يلي معالم الصورة التي يعرضها مارتين كريمر مدير مركز موشى دايان لدراسات

الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب وأحد الأكاديميين الذين لهم حضور ملموس في دوائر الأكاديميين الأمريكيين وفي المؤتمرات والدوريات ، حتى لكأنه لا يغيب عن أي منها .

يحذر كريمر من القناعة السائدة لدى قطاع من الأكاديميين الأمريكيين بأن الإسلاميين فئات متعددة ، يمكن ملاحظة المعتدلين والمتطرفين بينها ، ويسخر من مجرد قيام صانعي السياسة الأمريكية باختبار محاولة تصنيف الإسلاميين إلى معتدلين ومتطرفين. ويرى كريمر أن الإسلاميين رغم أنهم يتفاوتون في تشكيلهم للأحزاب السياسية أو الأجنحة العسكرية ، ويستعملون في الوقت نفسه الرصاص وصناديق الاقتراع (Bullets and Ballots)، إلا أنهم يحملون نفس التوجهات في كل مكان ، لكنهم يلجئون إلى أساليب مختلفة حسب الظروف والموقف ، والذي يحركهم هو فطرة أساسية مشتركة تتمثل في السعي نحو السلطة بأقصر طريق متاح .

كما يرى أن جهود علماء الاجتماع الغربيين والحكومات الغربية في تصنيف الإسلاميين إلى معتدلين ومتطرفين خلقت نقطاً عمياء عديدة ، وأخفت خيارات الإسلاميين، وأن الخط الفاصل بين المعتدلين والمتطرفين إذا طبق على المبادئ وليس على الأساليب فقط ، فإن الإسلاميين لا يمكن أن يقعوا في أي من الفئتين ؛ فإذا نظرت إلى السياسات الاقتصادية لدى إحدى فئات الإسلاميين فإن هذه الفئة يعدها الغرب ضمن المعتدلين ، وعند النظر إلى السياسة الاجتماعية لدى الفئة نفسها فإن الغرب سيعدها من المتطرفين .

ويرى كريمر أن أحد الأبعاد الواضحة في فكر الإسلاميين موقفهم الرافض لهيمنة الغرب في العالم ، وأن الإسلاميين لا يمكنهم التمتع بهذه الهيمنة إلا بتدمير قوة الغرب، وأن هذه الظاهرة تمثل بحق " صدام الحضارات " التي يسخر كريمر من محاولة بعض الغربيين تجنبها. ويعترف كريمر بأن الغرب لن يسمح لأي دولة إسلامية أن تحصل على موقع القوة العظمى ، لكنه يحذر من أن التعاون الاقتصادي والعسكري المتزايد مع بعض هذه الدول ربما يتضخم وينتهي إلى تلك القوة العظمى .

ويحرض كريمر الغرب والحكومات الموالية له على مواجهة الإسلاميين بالقهر والاضطهاد ، مشيرا إلى النتائج الإيجابية التي تحققت حيثما اعتمدت هذه السياسة في الحد من نجاحاتهم وتفريق الجماهير عنهم ، ويؤكد أن هذه الأساليب رغم أنها ليست محط إعجاب وتتطلب الإدانة أحياناً ، إلا أنها الطريقة التي نجحت ، ويمكن أن ينجح في الحد من فرصة ظهور الإسلاميين . ويستخلص كريمر في النهاية أن على الغرب أن لا يخلط بين أمرين : أن ثمة خطرا إسلاميا يهدد الغرب بالفعل وأن ثمة أملا أن معظم المسلمين يمكن أن يتوصلوا إلى قناعة بأن الإسلام الذي يفهمه الإسلاميون هو مجرد مشكلة أخرى تضاف إلى مشكلاتهم ، وأن على ملايين المسلمين أن يقتنعوا بأن حاجاتهم إلى القوة التي تزودهم بالمطعم والملبس والسكن والتعليم هي أمر ممكن ، لكنه غير متوقف على الإسلاميين .

٢. **النصارى** : ويمكن أن نميز بينهم فئة من الأكاديميين المهتمين بدراسات الإسلام على المنهج الاستشراقي . ويتمتع هؤلاء عادة بخلفية قوية في الشعوب الإسلامية وتاريخها. وكثير منهم يؤثر بطريقة غير مباشرة في تشكيل فهم المسلمين لتاريخهم . وقد أنجز هؤلاء أعمالا مهمة تعد مراجع أساسية عن الفكر الإسلامي في عالم الغرب وبخاصة ما يتعلق بابن خلدون وابن رشد وتاريخ التعلم الإسلامي . ورغم أن اهتمام هؤلاء بالإسلام السياسي المعاصر أقل من اهتمامهم بتاريخ الإسلام وعناصر حضارته، إلا أن هذا الاهتمام القليل لا يخلو من التحيزات التقليدية في الخطاب الاستشراقي .

ولكن هناك فئة يتزايد عددها من المفكرين الأمريكيين المهتمين بالدراسات الإسلامية المعاصرة ، الذين يحملون مشاعر إيجابية نحو الإسلام دينا وحضارة ، ويترددون على أقطار العالم الإسلامي ، ويتقنون العربية وقد اكتسب بعضهم ثقة شخصيات مرجعية في الحركات الإسلامية ، وحصل بعضهم على جوائز مهمة من أقطار إسلامية لقاء مواقفهم المتفهمة لوجهة النظر الإسلامية أو المتعاطفة معها . وقد أسهم

هؤلاء في إنتاج تراكمات ملموسة في الأدبيات الغربية المتعلقة بالإسلام لها أثرها الإيجابي المتزايد في تحسين صورة الإسلام في الغرب .

ومن هؤلاء فريق من الأساتذة والباحثين يعمل في مركز التفاهم الإسلامي المسيحي في جامعة جورج تاون برئاسة جون إسبوزيتو وجون فول ، ويلحق بهذه الفئة في توجهاتها الإيجابية نحو قضايا الإسلام مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين النصارى من أصل عربي ، مثل إدوارد سعيد (من أصل فلسطيني) وإيفون حداد (من أصل سوري)، ولعل دوافع هؤلاء تجمع بين الإنصاف للحقيقة العلمية والموضوعية من جهة، والمشاعر القومية العربية والوطنية من جهة أخرى ، ويعمل هؤلاء أحيانا بتوافق مع عدد من النشطاء السياسيين من المسيحيين العرب الأمريكيين الذين يرون أن العروبة هي قلب الإسلام ، مثل كلوفيس مقصود .

ويبدو أن شخصية أكاديمية مهمة مثل جون إسبوزيتو وأمثاله تمثل ظاهرة فريدة في حضورها الأكاديمي في الدوائر الأمريكية ، والغربية عموما ، وتفاعلها الفكري الإيجابي مع نشاطات التيارات الإسلامية في الغرب وفي العالم الإسلامي ، وتفتح آفاقا واعدة في التخفيف من حدة الخصومة التي تمارسها مجموعات الضغط الأكاديمي المعادية للإسلام والقضايا المرتبطة به .

مواقف منصفة وتحول إيجابي

ويهتم الأكاديميون عادة بالطريقة التي تحاول بها أجهزة الإعلام والحكومات في الغرب تصوير الإسلام على أنه خطر كوني جديد بعد انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وتنتقد سياسات الإدارة الأمريكية وتقوم بدور بناء في تحديد المبادئ ، والتوجهات الخاصة بتلك السياسات .

وفي الوقت الذي انشغل فيه مقاولو السياسة والإعلاميون في السنوات الأخيرة في جهود حثيثة لتصوير الإسلام على أنه الخطر الجديد الذي يواجه العالم الحر ، استطاع هؤلاء الأكاديميون بناء مدرسة فكرية بديلة تتحدى تلك الصياغة السطحية ، التي ولدت صورة نمطية خاطئة ، ومارست سياسات غير حكيمة نتيجة لاستعمال تلك الصياغة خبط

عشواء ويعطي أسبوزيتو مثالا على هذا الخلط بالإشارة إلى تسمية دول مثل إيران والسعودية وليبيا بالأصولية ، مع الفارق بين إيران الإسلامية المعادية للولايات المتحدة، والملكية المحافظة في السعودية التي تعد أفضل حليف للولايات المتحدة في المنطقة، وليبيا الاشتراكية التي تواجه احتمالات الصحوة الإسلامية بالقدر نفسه الذي يواجه دولا أخرى مثل تونس والمغرب . إن استعمال مصطلح الأصولية الإسلامية في رأي أسبوزيتو أمر عدائي يستهدف المبالغة في خطر الصحوة الإسلامية .

وينتقد الأكاديميون العاملين في أجهزة الإعلام والحكومة لنظرتهم للصحوة الإسلامية من منظار المواجهة مع إيران الخميني ، ولتجاهلهم التفرع والتعدد في الحركات الإسلامية المعاصرة ، ويرون أن هذه الحركات التي تمارس عملها في المجتمعات الإسلامية باعتبارها قوى سياسية واجتماعية تقدم خدمات اجتماعية وتوعية سياسية تحتاجها هذه المجتمعات ، وإطلاق لفظ التطرف عليها هو محاولة لتبرير استعمال العنف القمع للعديد من الحركات الإسلامية المعتدلة . ويرى الأكاديميون أن الإسلاميين المعتدلين مثل حركة الإخوان في مصر والأردن ، والجماعة الإسلامية في باكستان وحزب الرفاه في تركيا ، وحتى جبهة الإنقاذ في الجزائر ، قدموا إسهامات حقيقية لتطوير المؤسسات المدنية في مجتمعاتهم ، وأثاروا النبض الديمقراطي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. أما العنف والإرهاب الذي ينسب إلى الأصولية الإسلامية في المنطقة فهو يقتصر على فعل أقلية محدودة للغاية ، وغالبا ما يأتي بمثابة رد فعل للقمع الحكومي ، أو للممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين أو ضد الشعب اللبناني ، وبذلك يكون لوم الإسلام إزاء هذه الأفعال أمراً مضللا . ويرى الأكاديميون كذلك أن على الولايات المتحدة أن تأخذ بالاعتبار المناخ السياسي ، والظروف الاقتصادية ، ووتيرة التنمية ، والبطالة، وسوء توزيع الثروة والسلطة ، في تقييمها للظروف التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية .

ويشير الأكاديميون إلى مواقف الإسلاميين في الأردن وباكستان وتركيا وماليزيا حيث سمح للإسلاميين أن يشاركوا في العملية السياسية ، كوسيلة لاستيعابهم في النظام، وأن هذه الظاهرة يجب أن تشجع الغرب على الدخول في حوار مع المعتدلين الإسلاميين

والسماح لهم بدخول العمل السياسي في مناطق أخرى ، ويرون أن الإسلام والديمقراطية ليسا على طرفي نقيض . وأن البلدان الغربية يجب أن لا تتخلى عن قيمها الديمقراطية إذا وصل الإسلاميون إلى الحكم بالطريقة الديمقراطية.

ويستنكر الأكاديميون ما يسمونه بالأصولية العلمانية ، فالافتراض بأن العلمانية قيمة كونية على الجميع الإيمان بها بقطع النظر عن المعتقدات والقيم الأخرى ، أمر يقود إلى مشكلات معقدة . فالأصولية العلمانية تقود إلى سياسات تفضل الأنظمة العلمانية حتى لو كانت قمعية وتسلطية على الأنظمة غير العلمانية حتى لو كانت شعبية تمثيلية ، كما يرى الأكاديميون في هذا السياق أن على الولايات المتحدة من حيث المبدأ أن لا تعترض على تطبيق الشريعة أو مشاركة النشطاء الإسلاميين في الحكم في بلادهم .

إن هذه النصائح التي يقدمها الأكاديميون للحكومة الأمريكية تبدو نصائح إيجابية ومعقولة ومبنية على فهم عميق للتوجهات المعاصرة في العالم الإسلامي . وهم حيث يوجهون هذه النصائح يلاحظون أيضاً المصالح الأمريكية على المدى البعيد ، لكن هذه النصائح قد لا تنسجم دائما مع حاجات الساعين للانتخاب للمواقع الرسمية في الإدارة ، حيث تتأثر سياساتهم عادة بالاعتبارات الشخصية ومصالح الجهات التي تدعمهم . كما أن هذه الفئة المنتخبة تهتم عادة بالأهداف القصيرة المدى التي تعطي نتائج تبرر إعادة انتخابها ، ولذلك فإن طبيعة السياسات الديمقراطية وديناميكياتها أحيانا وربما غالبا تجعل نصائح مقاولي السياسة أكثر فائدة وأهمية للرئيس الأمريكي من نصائح الأكاديميين الذي يهتمون بالغد البعيد أكثر من اهتمامهم باستطلاعات الرأي العام التي تجري اليوم أو ستجري في الغد القريب !

ويشكك الأكاديميون في وجود شيء اسمه " الإرهاب الإسلامي " ويرون أنه إذا استخدم بعض المسلمين العنف فلأهداف وأغراض سياسية . ويصرح جون فول الرئيس السابق لجمعية دراسة الشرق الأوسط وأحد المفكرين المرموقين برأيه في هذه المسألة على الوجه التالي :

"من الواضح أن بعض المنظمات في العالم الإسلامي استخدمت أساليب العنف والعمليات العسكرية ضمن برامجها لتغيير القائم في مجتمعاتهم وبالنسبة لأكثر هذه الجماعات وضوحا فإن تسميتهم إرهابيين أو مقاتلين من أجل الحرية أو أي اسم آخر يعتمد على وجهة النظر المراقب أكثر من خصائص مجموعة بعينها ، فمثلا في أثناء الثمانينات كان أكثر المراقبين الغربيين يسمون من يضع قنبلة في سوق كابل مقاتلا من أجل الحرية ، وأن عمله هذا مشروع ، بينما يعتبرون من يضع قنبلة في أحد أسواق القاهرة أو الجزائر أو بيروت متطرفا وإرهابيا . ويكفي لأغراض هذه المناقشة أن نسمي هذه المجموعات بأنها مجموعات مسلحة ، وملاحظة أن هذه التسمية هي أيضاً عشوائية هدفها مجرد إعطاء وصف للمجموعات المعارضة للنظام التي تستخدم وسائل العنف والعمليات المسلحة في تحقيق أهدافها".

ويخشى الأكاديميون أن سوء استعمال مصطلح الإرهابي الإسلامي سيدخل الولايات المتحدة نفسها في حرب باردة أخرى ضد العالم الإسلامي ، وبخاصة إذا استمرت في سياساتها الحالية تجاه قضايا الشرق الأوسط ، ويؤكدون أن أساليب العنف التي تمارسها فئات قليلة ومحدودة من الإسلاميين واللغة القاسية التي يستخدمها إسلاميون آخرون أيضا هي رد فعل لدعم الولايات المتحدة للحكومات القمعية ولعدوانية إسرائيل، ويفضلون أن تعمل الولايات المتحدة على محاربة التطرف وليس الإرهاب الإسلامي، ويدعون إلى تشجيع التوجه الديمقراطي وبناء مؤسسات المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

ويتنبأ الأكاديميون بأن التوجهات الأحدث في الصحوة الإسلامية سوف تستمر في الميل نحو الاعتدال رغم أن بعض المتطرفين يستمرون بين الفترة والأخرى بإزعاج مجتمعاتهم، لكن عملية الاعتدال هذه تأخذ طريقها في المؤسسات السياسية والاجتماعية وأن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تنمية المجتمعات الإسلامية من جهة وتحسين علاقتها بالغرب.

يرى ديفيد صم عميد كلية الخدمات الخارجية في جامعة جورج تاون أن الأكاديميين يخالفون الإدارة الأمريكية في بعض ممارساتها تجاه قضايا الإسلام والإسلام السياسي، ولكنهم مع ذلك يتفقون معها على مبادئ السياسة المعلنة . ويرى أن الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية كان يتحول مع الوقت طيلة العقود الثلاثة الأخيرة باتجاه موقف الأكاديميين، وكانت الأدلة في أثنائها تؤكد صحة موقف الأكاديميين . ولذلك كانت هذه الإدارة تتحقق باستمرار من حكمة البحث العلمي الأصيل وقيمة العمل الأكاديمي المتخصص . فالأكاديميون في هذا المجال لا يبالغون في التجريد والتنظير، لأنهم يفهمون تماما حاجة صانعي القرار ويقدرون الحدود والضغوط التي يعملون ضمنها .

السياسة الرسمية للولايات المتحدة نحو الإسلام .

لم يكن من المعهود في حديث الرؤساء الأمريكيين إلى عهد قريب التعبير عن رؤيتهم للإسلام في تصريحات عامة ، وربما كانت صدمة الأمريكيين بالثورة الإسلامية في إيران عاملا مهما في اهتمامهم بفهم الإسلام وألوان الخطاب الذي تقدمه فئات متعددة من الناطقين باسم الإسلام ، على مستوى زعماء الحكومات أو زعماء الحركات والتنظيمات . ولعل الجميع يتذكر مبادرة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لدعوة شخصيات أكاديمية للاستفسار منهم عن عدد من القضايا التي يطرحها الخطاب الإسلامي ، وانتباهه أيضا إلى التفكير في الخلفيات الإيديولوجية والمذهبية لهؤلاء الأكاديميين .

لكن الأمر اختلف في العقدين الأخيرين ، وبخاصة في تعدد المواقف والمناسبات التي كان على الرؤساء الأمريكيين فيها أن يقدموا تصريحات رسمية حول قضايا العنف والاضطرابات التي يكون بعض المسلمين طرفا فيها ، أو يحتمل أن تتضمن هذه التصريحات ما يمس مشاعر المسلمين في العالم الإسلامي أو المواطنين المسلمين في داخل الولايات المتحدة نفسها .

ويبدو أن الأمر تطلب تطوير سياسة خارجية محددة ومعلنة نحو الإسلام . ويشير مساعد وزير الخارجية الأمريكية إدوارد دجير جيان إلى أن الإدارة الأمريكية قد طورت صياغة معلنة لهذه السياسة تم اعتمادها في عهد الرئيسين الأخيرين بوش وكلينتون . وقد

اعتمدت هذه السياسة على كثير من المعطيات التي يقدمها الأكاديميون المتخصصون في شؤون الإسلام في الجامعات الأمريكية .

وتتخلص هذه السياسة بالتأكيد على أن الولايات المتحدة لا تعتبر الإسلام أيديولوجيا مواجهة للغرب، بل تحترم الإسلام وتعتبره واحدا من أعظم الأديان . أما أولئك النفر الذين يلجئون إلى العنف واضطهاد الأقليات ، وعدم التسامح ، ويرفضون التعددية السياسية ويخالفون الأعراف المقبولة دوليا حول حقوق الإنسان ، فإن الولايات المتحدة تعارضهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية .

وتلاحظ الولايات المتحدة أن عددا من الحركات الإسلامية هي استجابة للظلم الاجتماعي وغياب الفرص الاقتصادية والتعليمية والسياسية في كثير من الأقطار . ولذلك فإن الولايات المتحدة تدعم جهود التوسع في المشاركة السياسية في هذه الأقطار ، ومع ذلك فهي تشكك في تلك المجموعات التي ربما تسيء استعمال العملية السلمية إن هي وصلت إلى السلطة بهدف الاحتفاظ بها لضمان الهيمنة السياسية .

ويدعو دجيرجيان إلى أن تبذل الولايات المتحدة جهودا أكبر لفهم التعقيد والعمق في أقطار وشعوب قوس الأزمات الممتد من البلقان ، عبر القوقاز والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وإلى ضرورة التمييز بالقول والفعل بين التيار الرئيسي في الإسلام وبين أولئك الأفراد والمجموعات والأنظمة التي تحارب المصالح الأمريكية من خلال العنف والاضطهاد والرغبة في الحكم الفردي .

ويحذر دجيرجيان من حساسية فرض الأفكار العلمانية التي تطرحها عمليات التحديث على النمط الغربي ، لأن ذلك يثير مقاومة أولئك الأفراد وتلك الفئات المحرومة من المشاركة ، والتي تعتبر نفسها ضحية عمليات التحديث ، مما يولد أساسا للتطرف. كما يحذر من محاولة فرض النماذج السياسية الغربية في المجتمعات الإسلامية التقليدية التي تتميز بأنظمة حكم خاصة بها يمكن تطويرها تدريجيا باتجاه المبادئ الديمقراطية الغربية، مع الانتباه إلى تفصيل تصور خاص بكل قطر على حده .

كيف يفهم الأكاديميون السياسة الخارجية للإسلام السياسي ؟

يعبر عدد من الأكاديميين عن صعوبة فهم السياسة الخارجية للإسلام السياسي، لتفاوت الممارسات والمواقف بين حكومات دول عديدة تصنف بالأصولية الإسلامية، كما هو الفارق بين حكومتي المملكة العربية السعودية وباكستان من جهة وإيران والسودان من جهة أخرى ، وكما هو الفارق بين ألوان الخطاب السياسي الخارجي بين جماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط ونظرائهم في جنوب شرق آسيا. ويستغرب زاكيري كارابيل الباحث في كلية كنيدي للحكم بجامعة هارفارد قلة اهتمام الدراسات الأكاديمية بهذه الظاهرة ويشير إلى خطورة التعميم من دراسات حالات خاصة. وبعد أن يستعرض كارابيل السياسة الخارجية المعلنة لعدد من الدول المعروفة بأنها إسلامية وعدد من التنظيمات والشخصيات الإسلامية ذات النشاط السياسي وأدبيات الخطاب والممارسة بين هذه الدول والتنظيمات ، يتوصل إلى قناعة بأن الأصولية الإسلامية لا تعني سلوكا معينا، وأن لدى قياداتها مهارة في تبرير أي سلوك ، وأن العلاقة بين الفكر الأصولي والسياسة الفعلية هي علاقة غامضة ، ويمكن لهما أن يتعايشا ، ويغلب الظن على أن السياسة الخارجية هي سياسة متلونة وواقعية، وتشبه إلى حد كبير السياسات العملية لأغلب الدول.

ومع ذلك فإنه يمكن تمييز عدد من المواصفات الخاصة بهذه السياسة ومنها: اعتناق فكرة الأمة وعدم احترام سيادة الدول العلمانية الموجودة ضمن إطار الأمة، ورفض الهيمنة الغربية على العالم الإسلامي وبخاصة هيمنة الولايات المتحدة، والعداء للصهيونية وإسرائيل باعتبارها تجسيدا للنظام الدولي الغربي الذي يقسم الأمة ويسعى لتحطيمها.

ويرفض كارابيل توجهات صانعي السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإسلام السياسي وقلقهم من خطورته في تهديد المصالح الأمريكية، أو تحدي الولايات المتحدة في عقر دارها. ويبرر هذا بأن الفكر الأصولي الإسلامي يرفض الهيمنة الأمريكية على العالم الإسلامي، ويقاوم توسيع سيطرتها العالمية. وعندما تتحدد أهداف الولايات المتحدة ومساعيها في أمنها الوطني وقضايا الازدهار العالمي، فإن الأصولية الإسلامية لا تعود

خطرا عليها. أما مصالح الولايات المتحدة المتمثلة بالنفط والأسواق، فإن مصالح الإسلام السياسي في حالة سيطرته سوف تتوازن مع مصالح الآخرين. كما أن تحولات الاقتصاديات الصناعية ستعيد التوازن بعد فترة وجيزة .

ويستنكر كارابيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلام السياسي التي تفضل شر الدكتاتورية في الشرق الأوسط على شر الأصولية ، الأمر الذي يعطي المعارضة الإسلامية قوتها، والإحساس بأن الأنظمة العلمانية والديكتاتورية ليست شرعية، لأنها من وضع الهيمنة الغربية، وليست نتاجا أصيلا نابعا من الأمة .

ويوصي في النهاية بأن تطبع الولايات المتحدة علاقاتها مع الأصولية الإسلامية وتتكيف معها، ويتنبأ بأن جميع محاولات تحجيم الأصولية سيصيبها الفشل ، ولن تعمل هذه المحاولات إلا على إبقاء حالة التوتر بين الإسلام السياسي والغرب .